صدور قرارين لمجلس الوزراء في شأن الإركاب بالطائرات للموظفين ومن في حكمهم وأسعار الطاقة والمياه والصرف الصحي

التأكيد على جميع المستهلكين بالالتزام بدفع مستحقات شركة أرامكو والكهرباء والمياه

الرياض – واس

صدر عن مجلس الوزراء خلال جلسته التي عقدها أمس الاثنين برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – قراران فيما يلي نصاهما:

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على البحث الذي دار في اجتماع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في شأن ما يتصل بموضوع الإركاب بالطائرات للموظفين المدنيين والعسكريين ومن في حكمهم في ضوء المارسات الإقليمية والدولية ومراجعة ذلك بما يحقق رفع كفاءة الإنفاق.

وبعد الاطلاع على المادة (١٩) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ١٣) وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٠) وتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١هـ .

وبعد الاطلاع على المادة (٢٧ / ٤) من اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١) وتاريخ ٢٧ / ٧ / ١٣٩٧هـ والمادة (الثانية والأربعين) من لائحة الحقوق والمزايا المالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (أ / ٢٨) وتاريخ ٢٠ / ٣ / ١٤٣٢هـ .

وبعد الاطلاع على المادة (السابعة والأربعين) من نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٤٣) وتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٣٩٣هـ وتعديلاته.

يقرر ما يلي :

أولاً : يكون الإركاب بالطائرات للموظفين المدنيين والعسكريين ومن في حكمهم وفقاً لما يلي :

١ – درجة سياحية لموظفي المرتبة (الحادية عشرة) فما دون وما يعادل ذلك على سلم الوظائف العسكرية وكافة سلالم الوظائف المدنية الأخرى.

٢ – درجة الأعمال لموظفي (الرابعة عشرة) و (الثالثة عشرة) و (الثانية عشرة) وما يعادلها في سلم الوظائف العسكرية وكافة سلالم الوظائف المدنية الأخرى ، وفي حال عدم توفر هذه الدرجة يطبق عليهم ما ورد في الفقرة (١) من هذا البند.

٣ – درجة أولى لموظفي المرتبة (الخامسة عشرة) وما فوق وما يعادل ذلك في سلم الوظائف العسكرية وكافة سلالم الوظائف المدنية الأخرى ، وفي حال عدم توفر هذه الدرجة يطبق عليهم ما ورد في الفقرة (٢) من هذا البند.

ثانياً : يطبق ما ورد في البند (أولاً) من هذا القرار على جميع موظفي الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات والصناديق – وما في حكمها – سواء كانت ميزانيتها ضمن ميزانية الدولة أو خارجها ، وكذلك على العاملين في الشركات التي تملكها الدولة بالكامل.

ثالثاً : تشكل لجنة في وزارة المالية من ممثلين من : وزارة المالية ، ووزارة الخدمة المدنية ، ووزارة التجارة والصناعة وأمانة مجلس الخدمة العسكرية ، تكون مهمتها البت في معالجة أي حالة أو إشكال ينشأ من تطبيق ما ورد في البندين (أولا) و (ثانيا) من هذا القرار .

رابعاً : التأكيد على الجهات الرقابية بمتابعة تطبيق ما ورد في هذا القرار ، واتخاذ ما يلزم نظاماً في شأن أي مخالفة تنشأ من جراء ذلك .

رئيس مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم (١٣٥٨٦) وتاريخ ١٥ / ٣ / ١٤٣٧هـ في شأن ما أعدته اللجنة الوزارية المشكلة برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط، وعضوية وزارات البترول والثروة المعدنية، والمياه والكهرباء، والتجارة والصناعة، والشؤون الاجتماعية في شأن تعديل أسعار الطاقة والمياه والصرف الصحي، بما يتوافق مع الأسعار العالمية، وما رآه مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية من عدم مناسبة ذلك في هذه المرحلة وأن تعديل تلك الأسعار يجب أن يتوافق مع ظروف المواطنين .

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (١٧٧٣٦) وتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٤٣٦هـ، المتضمن رفع كفاءة منظومة الدعم الحكومي .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ٣٧) وتاريخ ٢ / ٤ / ١٤٢٧هـ .

وبعد الاطلاع على الأنظمة والأوامر والمراسيم الملكية والقرارات ذات الصلة .

يقرر ما يلي :

أولاً : تعديل أسعار منتجات الطاقة ، لتكون كما يلي

:تسلسل المنتج الوحدة السعر

١ الغاز دولار / لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ٢٥ر١ دولار أمريكي

٢ إيثان دولار / لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ٧٥ر١ دولار أمريكي

٣ بروبان دولار / طن المعادلة = ٨٠ر٠ X (متوسط سعر طن البروبان في اليابان للشهر السابق ناقصاً سعر الشحن والتأمين من رأس تنورة لليابان)

٤ بيوتان دولار / طن المعادلة = ٨٠ر٠ X (متوسط سعر طن البيوتان في اليابان للشهر السابق ناقصاً سعر الشحن والتأمين من رأس تنورة لليابان)

٥ الجازولين الطبيعي دولار / طن المعادلة = ٨٠ر٠ X (متوسط سعر طن الجازولين الطبيعي في اليابان للشهر السابق ناقصاً سعر الشحن والتأمين من رأس تنورة لليابان)

٦ كيروسين دولار / برميل ٧٠ر٢٥ دولار أمريكي

٧ ديزل (الصناعة) دولار / برميل ٠٠ر١٤ دولار أمريكي

٨ ديزل (النقل) دولار / برميل ١٠ر١٩ دولار أمريكي

٩ الزيت الخام العربي الخفيف دولار / برميل ٣٥ر٦ دولار أمريكي

١٠ الزيت الخام العربي الثقيل دولار / برميل ٤٠ر٤ دولار أمريكي

١١ زيت الوقود الثقيل ١٨٠ دولار / برميل ٢٥ر٤ دولار أمريكي

١٢ زيت الوقود الثقيل ٣٨٠ دولار / برميل ٨٠ر٣ دولار أمريكي

١٣ بنزين ٩١ RON ريال / لتر ٧٥ر٠ ريال

١٤ بنزين ٩٥ RON ريال / لتر ٩٠ر٠ ريال

ثانياً : تعديل تعرفة استهلاك الكهرباء ، لتكون كما يلي :

١ ـ القطاع السكني :

شرائح الاستهلاك (كيلو واط ساعة / شهر) التعرفة ريال كيلو واط ساعة

١ـ ٢٠٠٠ـ ٠٥ر٠

٢٠٠١ـ ٤٠٠٠ـ ١٠ر٠

٤٠٠١ـ ٦٠٠٠ـ ٢٠ر٠

٦٠٠١ فأكثر ٣٠ر٠

٢ – القطاع التجاري :

شرائح الاستهلاك التعرفة

(كيلو واط ساعة / شهر) ريال / كيلو واط ساعة

١ – ٤٠٠٠ ١٦ ر ٠

٤٠٠١ – ٨٠٠٠ ٢٤ ر ٠

أكثر من ٨٠٠٠ ٣٠ ر ٠

٣ – القطاع الصناعي :

شرائح الاستهلاك التعرفة

(كيلو واط ساعة / شهر) ريال / كيلو واط ساعة

متوسط التعرفة ١٨ ر ٠

٤ – القطاع الزراعي والمؤسسات والجمعيات الخيرية والتعاونية وما في حكم ذلك :

شرائح الاستهلاك التعرفة

(كيلو واط ساعة / شهر) ريال / كيلو واط ساعة

١ – ٢٠٠٠ ١٠ ر ٠

٢٠٠١ – ٤٠٠٠ ١٠ ر ٠

٤٠٠١ – ٥٠٠٠ ١٢ ر ٠

٥٠٠١ – ٨٠٠٠ ١٢ ر ٠

أكثر من ٨٠٠٠ ١٦ ر ٠

٥ – القطاع الحكومي :

شرائح الاستهلاك التعرفة

(كيلو واط ساعة / شهر) ريال / كيلو واط ساعة

جميع الاستهلاك ٣٢ ر ٠

ثالثاً : تعديل تسعيرة بيع المياه والارتفاق بخدمات الصرف الصحي للقطاع السكني والتجاري والصناعي × ، لتكون كما يلي :

شريحة الاستهلاك تسعيرة المياه تسعيرة الصرف الصحي

(متر مكعب / شهر) (ريال / متر مكعب) (ريال / متر مكعب)

أقل من ١٥ ١٠ ر ٠٥٠ ر ٠

١٦ – ١٣٠ ٥٠ ر ٠

٣١ – ٣٤٥ ٥ ر ١

٤٦ – ٦٠ ٢ ٤

أكثر من ٦٦٠ ٣

× في حال وجود عداد مياه مشترك (وحدات سكنية أو محلات تجارية أو جهات صناعية) يتم اعتبار تكلفة استهلاك كل وحدة على حدة.

رابعاً : تكون تعرفة خدمة عداد المياه ، كما يلي :

قطر عداد المياه (ملم) تعرفة خدمة العداد

(ريال / شهر / عداد)

٠ – ٢٠ ٥

٢٥ – ٤٠ ١٠

٥٠ فأكثر ١٥

خامساً : ينشأ برنامج وطني لوضع خطة متكاملة لترشيد استهلاك منتجات الطاقة والمياه من خلال مراجعة أسعار تلك المنتجات ، ومتابعة تنفيذها ، وتكون للبرنامج لجنة تنفيذية مشكلة من الجهات الآتية :

١ – وزارة البترول والثروة المعدنية.
٢ – وزارة الاقتصاد والتخطيط.
٣ – وزارة المالية.
٤ – وزارة التجارة والصناعة.
٥ – وزارة المياه والكهرباء.
٦ – وزارة الشؤون الاجتماعية.
٧ – وزارة الزراعة.
٨ – وزارة العمل.
٩ – هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.
١٠– هيئة السوق المالية .
١١– المركز السعودي لكفاءة الطاقة.
١٢– صندوق الاستثمارات العامة.
١٣– الهيئة العامة للاستثمار.

ويتم الرفع إلى المقام السامي بالقواعد والإجراءات المقترحة اللازمة لقيام البرنامج بالمهمات الموكولة إليه بالشكل المطلوب ، بما في ذلك المتطلبات الإدارية والمالية.

سادساً :

١ – يعمل بما ورد في البند (أولاً) من هذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لصدوره.

٢ – تحتسب الأسعار والتعرفات الواردة في البنود (ثانياً) و (ثالثاً) و (رابعاً) اعتباراً من أول يوم من بداية الشهر التالي لصدور هذا القرار.

سابعاً : التأكيد على جميع المستهلكين – دون استثناء – بالالتزام بدفع مستحقات شركة أرامكو السعودية ، والشركة السعودية للكهرباء ، وشركة المياه الوطنية ، والجهات والشركات الأخرى ذات الصلة ، في مواعيدها.

رئيس مجلس الوزراء

بيان وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة

الإيرادات الفعلية نهاية العام المالي الحالي ٦٠٨ مليارات

المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي ٩٧٥ مليار ريال

الرياض – واس

أصدرت وزارة المالية أمس بياناً بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة فيما يلي نصه :

تودّ وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ (٢٠١٦م) استعراض أبرز النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧(٢٠١٥م)، وأهم عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم،وتطورات الاقتصاد الوطني.

أولا: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م):

١ ـ الإيرادات العامة:يُتَوَقَّع أن تبلغ الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي (٦٠٨) ست مئة وثمانية مليارات ريال بانخفاض قدره (١٥) بالمئة عن المقدر لها بالميزانية، وتمثل الإيرادات البترولية (٧٣) بالمئة منها، والتي من المتوقع أن تبلغ (٤٤٤,٥) أربعمائة وأربعة وأربعين مليارا وخمس مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٢٣) بالمئة عن المقدر في العام المالي السابق ١٤٣٥ / ١٤٣٦(٢٠١٤م). ولذلك سعت الدولة لزيادة الإيرادات غير البترولية فحققت زيادة ملحوظة هذا العام، حيث بلغت هذه الإيرادات (١٦٣,٥) مئة وثلاثة وستين مليارا وخمس مئة مليون ريال مقارنة بما سجلته في العام المالي السابق ١٤٣٥ / ١٤٣٦(٢٠١٤م) (١٢٦,٨) مئة وستة وعشرين مليارا وثمان مئة مليون ريال، بزيادة قدرها (٣٦,٧) ستة وثلاثون مليارا وسبع مئة مليون ريال ، وبنسبة نمو تعادل (٢٩) بالمئة. ويوضح الجدول رقم (١) تفاصيل الإيرادات غير البترولية.

جدول ١ : الإيرادات غير البترولية الفعلية والمتوقعة بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) مقارنة بالعام المالي السابق

١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)

عنصر الإيراد الإيرادات الفعلية والمتوقعة الإيرادات الفعلية لعام نسبة التغير

لعام ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ ٪

(مليون ريال) (مليون ريال)

رسوم المنتجات البترولية ٠٨٠ ر ١٦ ٠٤١ ر ١٥ ٩١ ر ٦

الرسوم الجمركية ٠٠٠ ر ٢٥ ٠٢٠ ر ٢٣ ٢٩ ر ٦

رسوم وأجور الخدمات العامة ٨٠٠ ر ١ ٦١١ ر ١ ٧٣ ر ١١

حصة الحكومة من قطاع ٤٠٠ ر ٤ ٩٦٢ ر ٤ ٣٣ ر ١١ الاتصالات

الأوراق ذات القيمة ٧٠٠ ر ١٥ ٥٣١ ر ١٤ ٠٤ ر ٨

ضرائب الدخل الأخرى ٠٠٠ ر ١٤ ٩٢٥ ر ١٣ ٥٤ ر ٠

الإيجارات والمبيعات ٨٠٠ ر ١ ٤٦١ ر ١ ٠٧١ ر ٥٧

الاستثمار ٠٠٠ ر ٣٧ ٨٥٨ ر ٢١ ٨١ ر ٨١

الإيرادات المتنوعة ٥٠٠ ر ٢٥ ٢٣٠ ر ٢٠ ٩ ر ١٤٩

الزكاة٢ ٥٠٠ ر ١٤ ٢٩٩ ر ١٤ ٤١ ر ١

رسوم وأجور خدمات ٠٠٠ ر ٤ ٧٦٢ ر ٣ ٣٣ ر ٦ الموانئ

رسوم التأشيرات ٧٠٠ ر ٢ ٣٤٩ ر ٢ ٧٨ ر ١٢

المقابل المالي للتعدين ٥٢٠ ٥١٧ ٥٨ ر ٠

الإجمالي ٥٠٠ ر ١٦٣ ٧٩٦ ر ١٢٦ ٨٣ ر ٣٦

ـ المصروفات العامة:

أ ـ يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي (٩٧٥) تسع مئة وخمسة وسبعين مليار ريال مقارنة بتقديرات الميزانية البالغة (٨٦٠) ثمان مئة وستين مليار ريال، وذلك بزيادة قدرها (١١٥) مئة وخمسة عشر مليار ريال، وبنسبة (١٣) بالمئة، بعجز متوقع قدره (٣٦٧) ثلاث مئة وسبعة وستون مليار ريال ، وقد جاءت الزيادة في المصروفات بشكل رئيسي نتيجة صرف رواتب إضافية لموظفي الدولة السعوديين المدنيين والعسكريين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي والمتقاعدين التي بلغت (٨٨) ثمانية وثمانين مليار ريال، وتمثل ما نسبته (٧٧) بالمئة من الزيادة في المصروفات بناءً على الأوامر الملكية الكريمة خلال العام المالي الحالي، بالإضافة لما تم صرفه على المشاريع الأمنية والعسكرية والبالغ حوالي (٢٠) عشرين مليار ريال، وهو ما نسبته (١٧) بالمئة من مبلغ الزيادة، وما تبقى وهو (٧) سبعة مليارات تم صرفه على مشاريع ونفقات أخرى متنوعة.

ب ـ تشمل المصروفات مبلغ (٤٤) أربعة وأربعين مليار ريال تقريبا للأعمال التنفيذية وتعويضات نزع ملكية العقارات لمشروعي توسعة المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف.

ج ـ لا تَشمل المصروفات أعلاه ما يَخُص مشاريع البرامج الإضافية (تشمل الإسكان، والنقل العام، والبنية التحتية) المُمَوَّلة من فائض إيرادات الموازنات السابقة والتي يُقَدَّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (٢٢) أثنين وعشرين مليار ريال والتي يتم الصرف عليها من الحسابات المخصصة لهذا الغرض في مؤسسة النقد العربي السعودي.

د ـ بلغ عدد عقود المشاريع التي تم إجازتها خلال العام المالي الحالي من قبل الوزارة، بما فيها المشاريع الممولة من فوائض إيرادات الميزانيات السابقة، نحو (٢,٦٥٠) عقدا تبلغ تكلفتها الإجمالية (١١٨) مئة وثمانية عشر مليار ريال.

وقد سجل الإنفاق في العام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) انخفاضا بنسبة (١٤,٥) بالمئة مقارنة بحجم الإنفاق المسجل في نهاية ميزانية العام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م) البالغ (١,١٤٠) ألف ومئة وأربعين مليار ريال نتيجة للإجراءات المتخذة للتحكم في الإنفاق الحكومي خلال العام المالي.

٣ – الدين العام:

تم إصدار سندات تنمية حكومية خلال العام المالي الحالي بمبلغ قدره (٩٨) ثمانية وتسعون مليار ريال استثمرت فيها المؤسسات المالية المحلية، وبذلك سيبلغ صافي الدين العام في نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) (١٤٢) مئة وأثنين وأربعين مليار ريال ويُمَثِّل ما نسبته (٥,٨) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لهذا العام،مقارنة بحجم الدين العام بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م) البالغ (٤٤) أربعة وأربعين مليار ريال، الذي مثّل ما نسبته (٢) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٤٣٥ / ١٤٣٦(٢٠١٤م).

ثانياً : عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٧ / ١٤٣٨ (٢٠١٦م):

١ – الإيرادات العامة:

قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٥١٣,٨) خمس مئة وثلاثة عشر مليارا وثمان مئة مليون ريال.

٢ – المصروفات العامة:

حُدِّدَتْ المصروفات العامة بمبلغ (٨٤٠) ثمان مئة وأربعين مليار ريال.

٣ – العجز:

قُدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ (٣٢٦,٢) ثلاث مئة وستة وعشرين مليارا ومئتي مليون ريال.

وسيتم تمويل العجز وفق خطة تراعي أفضل خيارات التمويل المتاحة ، ومن ذلك الاقتراض المحلي والخارجي وبما لا يؤثر سلبا على السيولة لدى القطاع المصرفي المحلي لضمان نمو تمويل أنشطة القطاع الخاص.

فتح الخبر فى شاشة مستقلة حفظ الخبر الى جهازك إعادة تحميل محتويات الخبر طباعة الخبر إرسال الخبر لصديق إغلاق نافذة الخبر تكبير حجم الخط تصغير حجم الخط

٤ – مخصصات القطاعات:

جدول ٢ : مخصصات القطاعات

القطاع المخصص (مليون ريال)

قطاع التعليم والتدريب والقوى العاملة٣ ٦٥٩ ر ١٩١

قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية ٨٦٤ ر ١٠٤

قطاع الخدمات البلدية ٢٤٦ ر ٢١

القطاع الأمني والعسكري٤ ٣٦٧ ر ٢١٣

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل٥ ٣٠٩ ر ٢٣

قطاع الموارد الاقتصادية٦ ١٢١ ر ٧٨

قطاع الإدارة العامة ٨٤٠ ر ٢٣

مخصص دعم الميزانية العامة ٠٠٠ ر ١٨٣

المجموع ٠٠٠ ر ٨٤٠

ونظرا للتقلبات الحادة في أسعار البترول في الفترة الأخيرة، فقد تم تأسيس مخصص دعم الميزانية العامة بمبلغ (١٨٣) مئة وثلاثة وثمانين مليار ريال لمواجهة النقص المحتمل في الإيرادات ليمنح مزيدا من المرونة لإعادة توجيه الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي على المشاريع القائمة والجديدة وفقا للأولويات التنموية الوطنية ولمقابلة أي تطورات في متطلبات الإنفاق وفق الآليات والإجراءات التي نصت عليها المراسيم الملكية المنظمة لهذه الميزانية.

حفظ الخبر الى جهازك إعادة تحميل محتويات الخبر طباعة الخبر إرسال الخبر لصديق إغلاق نافذة الخبر تكبير حجم الخط تصغير حجم الخط

ويتوقع أن تواصل صناديق التنمية الحكومية (صندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية الزراعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، وبنك التسليف والادخار) ممارسة مهامها في تمويل المشاريع التنموية المختلفة بأكثر من (٤٩,٩) تسعة وأربعين مليارا وتسع مئة مليون ريال.

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية:

تم إعداد الميزانية وفقا لإحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١ / ٢٠١٤ الذي بدأ العمل عليه منذ عدة سنوات ضمن أعمال الوزارة لإجراء مراجعة شاملة للميزانية العامة للدولة وتقسيماتها بغية جعلها أكثر تلبية لمتطلبات الشفافية والتحليل السليم لسياسة مالية الحكومة، وأثرها على الاقتصاد الكلي، ومساندة مسؤولي الدولة في وضع الخطط واتخاذ القرارات المناسبة، مما استدعى إعادة تصنيف بنود الميزانية العامة بطريقة تحقق هذه الأهداف وتضمن صياغة إطار يسمح بتطبيق أفضل القواعد المحاسبية وتوفير بيانات أكثر شمولية. وقد تم تدريب ٣٥٠٠ موظف من منسوبي الأجهزة العامة على تطبيقه.

اعتمدت ميزانية العام المالي القادم ١٤٣٧ / ١٤٣٨ (٢٠١٦م) في ظل الانخفاض الشديد لأسعار البترول حيث تراجع متوسط هذه الأسعار لعام ٢٠١٥م بما يزيد عن ٤٥بالمئة عن معدلها عام ٢٠١٤م ، وشهدت الأسعار في الأسابيع الأخيرة من هذا العام أدنى مستوياتها منذ أحد عشر عاما. كما يأتي اعتماد هذه الميزانية في ظل ظروف اقتصادية ومالية إقليمية ودولية تتسم بالتحدي، حيث تراجع النمو الاقتصادي العالمي عن مستوياته السابقة.

وبناء على التوجيهات السامية الكريمة لإجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وهيكلية شاملة، وللعمل على تقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها ومواصلة اعتماد المشاريع التنموية والخدمية الضرورية للنمو الاقتصادي، فسيتم العمل على ما يلي:

أ – لمزيد من التخطيط المالي، تم إنشاء وحدة للمالية العامة في وزارة المالية وتكليفها بالعمل على تحديد سقف للميزانية العامة من خلال وضعها في إطار متوسط المدى (ثلاث سنوات) ، والتأكيد على الالتزام بهذا السقف.

ب – مراجعة وتطوير سياسات وإجراءات إعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها، والبدء بالتنفيذ خلال العام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨(٢٠١٦م) وتطبيق معايير الإفصاح والتخطيط للميزانية وفق أفضل الممارسات الدولية.

ج – رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، ومن ذلك مراجعة المشاريع الحكومية ونطاقها وأولوياتها لتراعي جودة وكفاءة التنفيذ من جهة، وتتوافق مع الأولويات والتوجهات والاحتياجات التنموية والمتطلبات المالية والتمويلية من جهة أخرى. وسيعمل البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة (الذي صدر بتأسيسه قرار مجلس الوزراء مؤخرا) مع كافة الجهات والأطراف المعنية على تحقيق هذا الأمر ابتداءً من العام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ (٢٠١٦م).

د – رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي للدولة ويتضمن ترشيد نفقات الأجهزة الحكومية وتوظيف الاستخدام الأمثل للتقنية في تقديم الخدمات الحكومية، وتطوير وتفعيل آليات الرقابة.

هـ – العمل على الحد من تنامي المصروفات الجارية خاصة الرواتب والأجور والبدلات وما في حكمها والتي بلغت (٤٥٠) أربع مئة وخمسين مليار ريال، والتي تزيد عن (٥٠) بالمئة من المصروفات المعتمدة بالميزانية.

و – الانتهاء من تحديث نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ليراعي أفضل الممارسات الدولية.

ز – تحسين منهج وآليات إدارة أصول الدولة.

ح – تطوير أهداف وأدوات السياسة المالية بما في ذلك تحديد قواعد تتسق مع معايير الشفافية والرقابة والحوكمة، وتراعي الأهداف والتوجهات الاقتصادية والتنموية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ط – اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الجادة الرامية إلى تحقيق إصلاحات هيكلية واسعة في الاقتصاد الوطني وتقليل اعتماده على البترول، وتتضمن هذه الإجراءات التي سيتم تنفيذها خلال الأعوام الخمسة القادمة – ابتداءً من العام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ (٢٠١٦م) – طرح مجموعة من القطاعات والنشاطات الاقتصادية للخصخصة، وتذليل العقبات التشريعية والتنظيمية والبيروقراطية أمام القطاع الخاص، وإصلاح وتطوير الأداء الحكومي، وتحسين مستويات الشفافية والمحاسبة، وتعزيز بيئة الاستثمار بما يساهم في إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص ويوفر فرصا للشراكة بين القطاعات المختلفة: العامة، والخاصة، وغير الربحية، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتكامله مع الاقتصاد العالمي.

ي – إعطاء الأولوية للاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية التي تخدم المواطن بشكل مباشر كقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي والكهرباء، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي، وكل ما يكفل تحسين نمط الحياة اليومية للمواطن.

ك – مراجعة وتقييم الدعم الحكومي،ويشمل ذلك تعديل منظومة دعم المنتجات البترولية والمياه والكهرباء وإعادة تسعيرها يراعى فيه التدرج في التنفيذ خلال الخمسة أعوام القادمة، بهدف تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والمحافظة على الموارد الطبيعية ووقف الهدر والاستخدام غير الرشيد، والتقليل من الآثار السلبية على المواطنين متوسطي ومحدودي الدخل، وتنافسية قطاع الأعمال.

ل – مراجعة مستويات الرسوم والغرامات الحالية، واستحداث رسوم جديدة، واستكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي أقرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السادسة والثلاثين التي عقدت في الرياض في شهر صفر ١٤٣٧هـ، بالإضافة إلى تطبيق رسوم إضافية على المشروبات الغازية والسلع الضارة كالتبغ ونحوها.

م – تطوير وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية التي تعنى بتطوير استراتيجية الدين العام ومصادر وسبل تمويله لتعزيز قدرة المملكة على الاقتراض محليا ودوليا، بما يساهم في تعميق سوق الصكوك والسندات المحلية.

ن – تحسين مستوى التواصل والتنسيق بين كافة الجهات والأطراف المعنية بتنفيذ الإصلاحات المالية، وتوحيد التوجهات والرؤى وفق مبدأ الشفافية والمحاسبة.

رابعا: تطورات الاقتصاد الوطني:

١ – الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) وفقا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء (٢,٤٥٠) ألفين وأربع مئة وخمسين مليار ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته (١٣,٣٥) بالمئة مقارنة بالعام المالي السابق ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م). ويتوقع أن يحقق الناتج المحلي للقطاع غير النفطي بشقيه الحكومي والخاص نمواً بنسبة (٨,٣٧) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٤,٥٧) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٥,٨٣) بالمئة، أما القطاع النفطي فمن المتوقع أن يشهد انخفاضا في قيمته بنسبة (٤٢,٧٨) بالمئة بالأسعار الجارية.

وبالأسعار الثابتة لعام (٢٠١٠م) فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٣,٣٥) بالمئة، وأن ينمو القطاع النفطي بنسبة (٣,٠٦) بالمئة، والقطاع الحكومي بنسبة (٣,٣٤) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٣,٧٤) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي نموا إيجابيا إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط الاتصالات والنقل والتخزين إلى (٦,١٠) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء إلى (٥,٦٠) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى (٣,٨٦) بالمئة، وفي نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية إلى (٣,٢٣) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال إلى (٢,٥٥) بالمئة.

وارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) بنسبة (٢,٢) بالمئة عمّا كان عليه في عام ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م) طبقا لسنة الأساس (٢٠٠٧م).

أمّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبته (٢,٠٢) بالمئة في عام ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق وذلك وفقا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء.

٢ – القطاع النقدي والمصرفي :

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) نمواً نسبته (٢,٥) بالمئة مقارنة بنمو نسبته (١٠,٤) بالمئة لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م).

كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (١,٧) بالمئة أما على المستوى السنوي فحققت نموا بلغ (٣,٣) بالمئة مقارنة بالعام الماضي.

وخلال العشرة الأشهر الأولى من العام المالي الحالي ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص بنسبة (٧,٩) بالمئة، وواصلت البنوك دعم ملاءتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٩,٦) بالمئة لتصل إلى (٢٧١,٩) مئتين وواحد وسبعين مليارا وتسع مئة مليون ريال.

٣ – السوق المالية:

واصلت هيئة السوق المالية خلال العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) جهودها في تطوير السوق المالية وتعزيز الشفافية والإفصاح.

وبناءً على موافقة مجلس الوزراء على قيام هيئة السوق المالية – وفقاً للتوقيت الملائم الذي تراه – بفتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية لشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية، اعتمد مجلس الهيئة بتاريخ ١٥ / ٧ / ١٤٣٦هـ الموافق ٤ / ٥ / ٢٠١٥م القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة. وسمح ابتداءً من يوم الثلاثاء ٢٨ / ٨ / ١٤٣٦هـ الموافق ١٥ / ٦ / ٢٠١٥م للمستثمرين الأجانب المؤهلين بالاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية.

ولتوسيع قاعدة السوق المالية وتوفير فرص التمويل والنمو للشركات الوطنية ولزيادة القنوات الاستثمارية تم طرح جزء من أسهم ثلاث شركات للاكتتاب العام بمبلغ (٣,٧٧٤) مليون ريال، و صكوك لشركة واحدة بمبلغ (٣,٩) ثلاثة مليارات وتسع مئة مليون ريال، و إصدار حقوق أولية لاثنتي عشرة شركة بمبلغ (٢,٣) مليارين وثلاث مئة مليون ريال.

وعملت الهيئة لزيادة طرح وحدات صناديق الاستثمار، فرخصت هذا العام لـ (٢٦) صندوقا استثماريا جديدا، ليصبح إجمالي عدد الصناديق المرخصة (٢٦٥) صندوقا.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز هياكل السوق المالية بتوفير خدمات الاستشارات والوساطة المالية وما في حكمها، أضافت الهيئة (٥) رخص لأشخاص مرخص لهم ليصبح الإجمالي الكلي للتراخيص (٤٩٥) رخصة موزعة على (٨٨) شخصا مرخصا.

٤ – التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقا لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) (٧٦٧,٢) سبع مئة وسبعة وستين مليارا ومئتي مليون ريال بانخفاض نسبته (٤٠,٢) بالمئة عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية (١٧٦,٣) مئة وستة وسبعين مليارا وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (١٨,٨) بالمئة عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (٢٢,٩) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمّا الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام الحالي (٥٣١,٩) خمس مئة وواحد وثلاثين مليارا وتسع مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (١٠,٥) بالمئة عن العام السابق.

كما تشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضا مقداره (٢٣٥,٣) مئتان وخمسة وثلاثون مليارا وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٦٥,٩) بالمئة عن العام الماضي وذلك نتيجة للانخفاض الملحوظ في الصادرات البترولية بالرغم من انخفاض الواردات.

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق عجزا مقداره (١٥٥) مئة وخمسة وخمسون مليار ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) مقارنة بفائض مقداره (٢٨٨,٤) مئتان وثمانية وثمانون مليارا وأربع مئة مليون ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م).

٥ – أهم التطورات التنظيمية والإدارية:

أ – ترتيبات تنظيمية

إثر تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، أصدر حفظه الله العديد من القرارات والأوامر منها إلغاء (١٢) من اللجان والهيئات والمجالس العليا وإنشاء مجلسي: الشؤون السياسية والأمنية، والشؤون الاقتصادية والتنمية بهدف رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق، وتسريع آلية اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، ورسم الاتجاهات المستقبلية. وقد عمل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خلال الفترة الماضية على مناقشة توجهات ورؤى وأهداف ٤٦ وزارة وجهاز حكومي وإقرارها من أجل وضع خطط وأهداف عملية قابلة للقياس والمتابعة لإحداث تنويع ونمو اقتصادي وتنمية مستدامة.

ب – التعاملات الإلكترونية الحكومية

استمر تنفيذ المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧ / ١٤٢٨ (٢٠٠٧م) لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية بالمملكة (٢٠١٢–٢٠١٦) ، ويجري العمل حاليا على إعداد الخطة التنفيذية الثالثة للتعاملات الإلكترونية الحكومية بالمملكة المزمع تنفيذها خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١م)؛ وقد بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة (١٣٨) جهة حكومية رئيسة بزيادة قدرها (٢٤٪) عن العام المالي السابق، وبلغ عدد الجهات الحكومية التي تتبادل البيانات فيما بينها عبر قناة التكامل الحكومية (١٠٣) جهات حكومية، فيما تجاوز عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي) أكثر من (٢٥٠٠) خدمة إلكترونية تقدمها أكثر من (١٧٠) جهة حكومية رئيسة بزيادة تقدر بأكثر من (٥٠٠) خدمة إلكترونية جديدة عن العام المالي السابق؛ وبلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بمركز الاتصال الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية (أمر) (١٣) جهة حكومية بزيادة قدرها (٨٥) بالمئة عن العام المالي السابق؛ كما تم إطلاق منصة الهواتف الذكية (معاك) والتي تعنى بتوفير جميع التطبيقات والخدمات الإلكترونية الحكومية على الهواتف الذكية في منصة واحدة.

ج – نظام سداد للمدفوعات الإلكترونية

فيما يتعلق بتطبيق نظام السداد الإلكتروني للرسوم وأجور الخدمات الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٧ (٢٠١٥م) جهتين حكومية، وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) (٩٨) ثمانية وتسعين مليار ريال بزيادة نسبتها (٥) بالمئة عن العام المالي السابق ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م)، ليصل إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤ / ٢ / ١٤٣٧هـ ما يقارب (٤٠٩) أربع مئة وتسعة مليارات ريال.

و – تعديل وإصدار أنظمة وتنظيمات

تمت الموافقة على عدد من الأنظمة منها (نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني)، و(نظام السياحة) ، و(نظام وظائف مباشرة الأموال العامة)، و(نظام حماية الطفل)، و(نظام مكافحة التدخين)، و(نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية)، و(نظام الشركات)، و(نظام رسوم الأراضي البيضاء).

كما تمت الموافقة أيضاً على عدد من التنظيمات منها (تنظيم جمعية حماية المستهلك)، و(تنظيم الهيئة السعودية للمحامين)، و(تنظيم المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية)، و(اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية)، و(تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين)، و(تنظيم الهيئة السعودية للمقاولين)، و(تنظيم هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة)، و(تنظيم الهيئة العامة للإحصاء)، و(البرنامج الوطني لإدارة المشاريع)، و(هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، و(المركز السعودي لقياس أداء الجهات العامة)، (ومركز الإنجاز والتدخل السريع)، (والهيئة العامة للأوقاف)، وتمت الموافقة –من حيث المبدأ– على إنشاء (المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية).

ز – المتابعة والإفصاح :

ستقوم الوزارة بإصدار تقارير دورية تتناول تنفيذ الميزانية، وقياس الانحرافات عن المعتمد وفقا لمعايير الإفصاح في إحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١ / ٢٠١٤، والرفع الدوري لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وأن يُدِيْم عليها نعمة الأمن والاستقرار.